

# الاستيطان في الأغوار: حقيقته وأهدافه

د. رائد نعيرات  
رئيس قسم العلوم السياسية - جامعة النجاح



ميزانية العام ٢٠٠٦ مع ترك المبالغ مفتوحة. كما كشف وزير الزراعة الصهيوني يسراييل كاتس عن خطة استيطان جديدة في مناطق الأغوار وتسمى بخطة الاستيطان الثلاثية والهادفة إلى توسيع الاستيطان في الضفة الغربية والأغوار وتكلف نحو ١٢٠ مليون شيقل، والتي كما قال كاتس سترصد لزيادة عدد المستوطنين والمشاريع الزراعية في الضفة والأغوار. وجاءت تصريحات كاتس هذه بعد فشل قمة عباس شارون حيث قال «إن الرد على من يؤوي الإرهاب يكون بتطوير الاستيطان اليهودي، وذلك حتى يتمكن أبو مازن من رؤية غور الأردن مزدهراً من شباك المقاطعة».

## لماذا الأغوار..؟

ومن خلال هذه التصريحات تكمن العقلية الصهيونية في التعامل مع القضية الفلسطينية من فرض الحقائق على الأرض. كما كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية أن حكومة شارون

أهم هذه الأدوار عرقلة إقامة دولة فلسطينية مستقلة حتى على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وقد أخذ هذا الدور في الوضوح العلني بعد خطة شارون في الانسحاب من غزة حيث إن التصور الشاروني أصبح يعيد القضية الفلسطينية إلى حلبة التصور الليكودي المتمثل في الإدارة العربية للمناطق الفلسطينية وليس منح السيادة للشعب الفلسطيني، وقد أصبح هذا المشروع يجري في مصبه السياسي والفلسفي بعد تطبيقه في غزة، لذا تزامنت فكرة الانسحاب من غزة مع إعلان الحكومة الإسرائيلية توسيع الاستيطان في منطقة الأغوار حيث اتخذت اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية في اجتماعها المنعقد في ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٥ جملة من القرارات ومن ضمنها: استثمار ٨٥ مليون شيكل لتطوير القطاع الزراعي في منطقة الأغوار خلال الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٨، والاستمرار في دعم المتزوجين حديثاً في منطقة الأغوار خلال العام ٢٠٠٦، ومساعدة مستوطنات شمال البحر الميت بتخصيص ميزانيات للبنى التحتية وإدراج ذلك ضمن

منذ اليوم الأول للوجود الصهيوني في فلسطين، عمدت الحركة الصهيونية إلى توسيع نطاق العمل الإحلالي للعنصر الصهيوني بدل السكان الأصليين، إلا أنه ومنذ عام ١٩٦٧ وبعد احتلال الضفة الغربية تمّ الشروع في ما سمي مشروع الاستيطان والذي بدأ بسلسلة أهداف يقبع على رأسها: محاولة تهويد المكان الفلسطيني عبر إحلال العناصر الصهيونية داخل الوسط العربي الفلسطيني، خلق الحقائق على الأرض والتي من شأنها أن تجعل الكلمة العليا بيد الجانب الإسرائيلي في حالة طرح أي حل، حيث إن عملية الاستيطان منحت الجانب الإسرائيلي فرصتين في أي عملية تسوية، الفرصة الأولى وهي استبعاد موضوع الأراضى المحتلة عام ١٩٤٨ من أي مفاوضات، والثانية تكمن في أن أي عملية تفكيك للمستوطنات تعتبر تنازلات من قبل الجانب الإسرائيلي. إلا أنه ونتيجة للتغيرات المحلية والعالمية أصبح الاستيطان في الضفة الغربية يلعب دوراً مميزاً، ومن